القرار الخطأ في الوقت الخطأ

يشاع بأن «جهة رسمية ما» تفكر جديا في منح ميداليات وشهادات «حسن سير وسلوك» لجميع المقيمين بالدولة وغيرهم من الحائزين على حق الاقامة في الكويت، ولكن يقيمون في غيرها. وستفيد الشهادات والميداليات (التي ستكون فضية موحدة الشكل واللون والطعم والرائحة) بأن حاملها لم يكن يشكل خطرا على أمن دولة الكويت في الفترة من الأول من أكتوبر والى اخر يوم من أيام انعقاد مؤتمر القمة الخليجي. ويحق لهؤلاء وذريتهم مستقبلا الافتخار بحيازة تلك الميداليات والشهادات المرفقة بها، والتي تثبت بانهم من طينة تختلف عن طينة الستة بلايين وخمسمائة وسبعة وأربعين مليونا الاخرين من سكان هذه الأرض والذين منعوا من زيارة الكويت أو المرور فيها خلال تلك الفترة.

من المعروف ان اي طلب زيارة، ولأي جنسية كانت، يمر على مختلف الاجهزة الأمنية بالدولة قبل أن يقر ويوقع ويصدر من قبل كبار ضباط وزارة الداخلية، وصدور قرار منع الزيارة البات الشامل ينسف كل تلك الاجراءات ويلقي عليها وعلى قدرة القائمين عليها ظلال الشك!!!

من الغريب وغير المرغوب فيه أن تقوم دولة مؤسسات تؤمن بالديمقراطية وبكفاءة أجهزتها الأمنية باصدار مثل تلك القرارات، والتي تعطي الانطباع بمدى هشاشة الوضع الأمني في البلاد وضعف أجهزته إن المطلوب من الجهات الامنية أن تكون ثقتها بنفسها وبأجهزتها أكبر من ذلك بكثير، وأن تقوم بالغاء هذا القرار العجيب وتعيد الوضع الى ما كان عليه. فالكويت بقيادتها الحكيمة وشعبها المسالم الوفي وأجهزتها الأمنية المقتدرة كفيلة بتوفير أقصى درجات الأمن والأمان لزعماء دول مجلس التعاون.

أحمد الصراف